

اولا. الفرص الاستثمارية في المجال الزراعي

رغم ان السمة الاساسية للنشاط الاقتصادي لسكان بلاد الرافدين هي الزراعة الا ان كثير من المساحات الصالحة للزراعة لا زالت غير مستثمرة واذا استثمرت فهي لم تستثمر بشكل علمي وصحيح اذ لازالت انتاجيه وحده المساحة من الحبوب لا تعادل سوى 20% من الغلة العالمية في احسن مستوياتها نتيجة الاعتماد على الاساليب والطرق التقليدية في الزراعة وعدم قدرة المزارع الانفاق على التقنيات الحديثه لاسيما البذور المحسنه والتقايوي والاسمدة وتقنيات الري الحديثه لكن نجد ان هناك فرصا كبيرة لتنمية واستثمار الاراضي الصالحة للزراعة باعتماد الطرق الحديثه لتطوير الغلة وزيادة الانتاج لاسيما ان مناخ العراق يسمح بتركيبه محصولية متنوعة تشتمل معظم المحاصيل الزراعية المعروفة والتي يمكن حصرها بمجموعات (الحبوب.البقوليات.الخضر.اشجار الفاكهة المختلفه.التمور)وبالتالي فان الاستثمار في الزراعة يمكن ان يكون ناجحا ومربحا اذا ما اعتمد على الاساليب الحديثه.ومنها

- 1.انخفاض في كلف عوامل الانتاج الاساسية الارض والمياه.
- 2.توفر الايدي العاملة المؤهلة للعمل الزراعي وباجور رخيصة في معظم الريف العراقي .
- 3.كفاله الدولة لشراء المحاصيل لاسيما الحبوب وباسعار مشجعة .
- 4.وجود السوق المحلي الواسع لتصريف الانتاج الزراعي.
- 5.الاستفادة من السوق الخارجي لاسيما دول الجوار في تصريف المنتجات ذات المنجزه النسبية في انتاجها بالعراق .

ثانيا. الفرص الاستثمارية في مجال الطاقة

ان العراق يمتلك احتياطيوات هائلة من النفط والغاز اذا ما علمنا ان هناك مناطق واسعة من العراق تحتوي على مكامن نفطيه اضافية والتي تؤكدتها دراسات المسوحات الاولية ..كما ان الاستثمار ليس بالضرورة ان ينحصر بالانتاج وانما بالتصنيع والتصدير للذين يمثلان فرصا استثمارية كبيرة وناجحة.

1.الاستثمار في مجال الانتاج

رغم هيمنة الشركات العامة على قطاع انتاج الطاقة في العراق الا ان هناك توجهها لمشاركة الشركات والراسمال الاجنبي في هذا المجال ورغم توقيع العديد من العقود الكبيرة مع شركات غربية في مجالي الاستكشافات الجديدة وتطوير الحقول الانتاجية القائمة ونتيجة للظروف التي مربها العراق ظل انتاج النفط والغاز مقيدا بالامكانات الفنية المحدودة والقرارات الدولية التي صدرت طيله فترة الحصار فقد كان اعلى معدل انتاج وصله العراق من النفط هو قبل حرب الخليج الثانية 1991 حيث بلغ انتاجه نحو 3.7 مليون برميل يوميا ثمر تراجع خلال فترة التسعينات بسبب الحصار الاقتصادي على العراق واليوم يصل الانتاج حوالي 2 مليون برميل يوميا وهو يقل كثير عن عام 1991 مما يشير ان هناك امكانيات لزيادة الانتاج من الحقول القائمة هذا فضلا عن تطوير الانتاج من الحقول غير المستغلة لاسيما اذا ماتم استخدام التكنولوجيا المتقدمة خاصة ان النفط العراقي يتسم بانخفاض في تكلفه عمليات التطوير والانتاج

ب. الاستثمار في مجال التصدير

ان منشآت النقل والتحميل في العراق اصابها الكثير من الترددي والاعطاب نتيجة لظروف الحروب واليوم يتمكن العراق من تصدير 2.5 مليون برميل يوميا منها 2 مليون عن طريق الخليج و500 الف برميل عن طريق تركيا نتيجة لما تعرضت له منظومه النقل والتحميل من اعمال تخريبية كلفت العراق خسارة كبيرة . فان تطوير البنية التحتية لنقل تصدير النفط تعد فرصا استثمارية للشركات العربية والاجنبية .

ج. الاستثمار في مجال المصافي

يمتلك العراق حاليا ثماني مصاف للنفط الخام بطاقة انتاجية 700 الف برميل يوميا الا ان القدرة الانتاجية الحالية لاتزيد عن 587 الف برميل يوميا وهي ادنى بكثير من الاحتياجات المحلية فتضطر الدولة الى اللجوء الى الاستيراد لحوالي 200 الف برميل يوميا من المشتقات النفطية بكلفه تصل 250 مليون شهريا . لذلك يمثل الاستثمار في صناعة النفط الخام فرصا استثمارية ناجحة ومهمة للراسمال الاجنبي يمكن ان يحقق ورائها اقامة مشروعات اقتصادية هامة .

د. الاستثمار في مجال الغاز

يمتلك العراق اضافة للغاز المصاحب للنفط حقولا اربعة للغاز الطبيعي غير مصاحبه للنفط في محافظتي كركوك وديالى تقدر احتياطياتها بنحو 10 تريليون قدم وينقل الغاز حاليا بانبوب رئيسي بطاقة 240 مليون قدم الى بغداد من حقل غرب القرنة اما منظومة غاز الشمال فقد تعرضت لاضرار نتيجة للظروف الامنيه غير المستقرة وان الغاز المنتج حاليا لايلبي الحاجة المحلية هذا فضلا ان هناك خطة لدى وزارة النفط لزيادة التصدير الا ان انابيب الغاز تحتاج الى تاهيل الامر الذي يتطلب استثمارا في هذا المجال لزيادة الكميات المنتجة لتلبية الحاجة المحلية والخارجية

ثالثا. الاستثمار في مجال الصناعي

لقد تعرض القطاع الصناعي في العراق الى نكسات كبيرة ابتداء من حرب الخليج الثانية ومرورا بالحصار الاقتصادي وانتهاء بالاحتلال الامريكي مماثل كل قدراته في استثمار الموارد المتاحة امامه لتحقيق النمو في هذا القطاع حيث ان مساهمة الصناعة التحويلية لم تزيد عن 1% في عام 2003 بسبب ماتعرضت له المنشآت الصناعية من تدمير . لكن هناك العديد من الفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي للمستثمر الوطني والاجنبي هي ..

1. الاستثمار المباشر في الانشطة الصناعية مستفيدة من الموارد المتاحة والعماله الرخيصة التي لا ترتفع اجور ساعة العمل فيها عن 50 سنت امريكي.

2. الاستثمار المشترك مع الشركات ورجال الاعمال العراقيين

3. الدخول في استثمارات مع الشركات العامة القائمة من خلال الاستفادة من التعليمات الخاصة بتاهيل الشركات العامة التي اصدرتها وزارة الصناعة العراقية بتاهيل بعض خطوط الانتاج مقابل الحصول على حصة من الانتاج لفترة زمنية يتفق عليها او تاهيل كامل الشركة وادارتها لمدة يتفق عليها بالعقد مقابل حصة لوزارة الصناعة العراقية .

رابعا. الاستثمار في البنى التحتية بالعراق

لقد تعرضت البنى التحتية في العراق الى التدمير في جميع مرافقها لاسيما مجالات توليد الطاقة الكهربائية والوقود والمجمعات السكنية ومن هنا يوفر قطاع البنى التحتية فرصا هامة للاستثمار فيها من خلال.

1. انتاج وتوليد الطاقه الكهربائيه

2. اقامة المجمعات السكنية

3. اقامة محطات تعبئة الوقود ومشروعات التصفيه.